منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 354، جنيف، 14 حزيران/ يونيه 2025

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٢٥
الأصل: إنكليزي

البند السادس من جدول الأعمال

آخر المستجدات في تطبيق القرار المتعلق بعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا من منظور ولاية منظمة العمل الدولية

مقدمة

١. اعتمد مجلس الإدارة في دورته ٣٤٤ (آذار/ مارس ٢٠٢٢) قراراً بشأن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، حيث أكد على أهمية ولاية منظمة العمل الدولية في أوقات النزاع. وفي وقت كتابة هذه الوثيقة، ما فتئ الوضع يتطور وتتكثف الجهود الدبلوماسية لإيجاد حل سلمي. وفي هذا القرار، طُلب من المكتب تقديم كل المساعدة الممكنة إلى الهيئات المكونة الثلاثية في أوكرانيا، وفي حين يحافظ على أنشطة التعاون أو المساعدة التقنية لمنظمة العمل الدولية لصالح كافة البلدان الأخرى التي تقع ضمن اختصاص فريق الدعم التقني المعني بالعمل اللائق والتابع لمنظمة العمل الدولية والمكتب القطري لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في موسكو، تعليق جميع أنشطة التعاون التقني أو المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية إلى الاتحاد الروسي تعليقاً مؤقتاً، باستثناء المساعدات الإنسانية، حتى يتم التوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار وتنفيذ تسوية سلمية.[١] وجدد مجلس الإدارة تأكيد هذه التدابير في دورات لاحقة ووجه المدير العام بتكثيف جهوده لزيادة حشد الموارد لصالح أوكرانيا وغيرها من البلدان المتضررة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وشدد مجلس الإدارة كذلك على ضرورة مواصلة رصد تأثير العدوان على عالم العمل، بما في ذلك من خلال التعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بتقييم انتهاكات الحقوق وأوضاع الفئات المتضررة بشكل خاص، مثل العاملين في القطاع البحري وعمال محطات الطاقة النووية.

[١] انظر:
ILO, Resolution concerning the Russian Federation's aggression against Ukraine from the perspective of the mandate of the International Labour Organization (ILO), 2022.

◄ التأثير على عالم العمل في أوكرانيا

٢. يتم حالياً تعديل توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأوكرانيا نحو الانخفاض للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ مقارنة بتقديرات صندوق النقد الدولي السابقة. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في عام ٢٠٢٥ إلى ما بين ٢ و٣ في المائة. وبحسب التقديرات الوطنية الأولية، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة ٠,٧ في المائة في شباط/ فبراير ٢٠٢٥ مقارنة بالعام السابق، مدفوعاً بقطاع البناء والتصنيع والتجارة، على الرغم من قيود النمو المرتبطة بالهجمات على البنية التحتية للطاقة وانخفاض الصادرات.[٢] [٣] علاوة على ذلك، وصل التضخم إلى ١٤,٦ في المائة في آذار/ مارس ٢٠٢٥ مقارنة بالعام السابق بسبب التأثيرات المستمرة لحصاد عام ٢٠٢٤ الضعيف وزيادة الرسوم الجمركية والطلب الاستهلاكي المرن.[٤] واعتباراً من كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، كان هناك ١٢,٧ مليون شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية، منهم ما يقرب من خمسة ملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.[٥] وفي الوقت نفسه، أدى الطلب على العمالة الماهرة إلى ارتفاع الأجور. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٤، تجاوزت الأجور الحقيقية في العديد من القطاعات مستوياتها قبل الحرب، مما ساعد على تخفيف الضغوط التضخمية إلى حد ما. ويتوقع البنك الوطني الأوكراني استمرار نمو الأجور الحقيقية بنسبة ٣ إلى ٤ في المائة سنوياً حتى عام ٢٠٢٧.[٦]

٣. وأفاد مراقبو حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة عن زيادة في الهجمات المنسقة واسعة النطاق ضد مدينة كييف وثماني مناطق أخرى على الأقل في أوكرانيا، مما يؤثر على أصحاب العمل والعمال في جميع أنحاء البلاد.[٧] وتصاعدت الأعمال العدائية بين شباط/ فبراير ونيسان/ أبريل ٢٠٢٥، حيث تم الإبلاغ عن هجمات واسعة النطاق في كريفي ريه ودنيبرو وزابوريجيا وخاركيف وكروبيفنيتسكي وسومي ودوبروبيليا. وفي ٢٤ آذار/ مارس، أدى هجوم في ميخايليفكا (إقليم لوغانسك) إلى مقتل ستة مدنيين، بينهم ثلاثة عاملين في وسائل الإعلام.[٨] وفي ١٣ نيسان/ أبريل، أفادت التقارير أنّ هجوماً صاروخياً على وسط مدينة سومي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً وإصابة العديد من الآخرين وإلحاق أضرار بالمباني السكنية ومؤسسة تعليمية ومركبات النقل العام.[٩] وتستمر الحرب في تعريض العاملين في قطاعات رئيسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والتعدين والطاقة، لمخاطر متزايدة، حيث أفادت الأمم المتحدة بزيادة حادة في الهجمات على البنية التحتية الحيوية. ووفقاً لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوكرانيا، قُتل أكثر من ١٠٠ عامل في مجال الطاقة وأصيب أكثر من ٣٠٠ آخرين بجروح أثناء محاولتهم استعادة الخدمات الأساسية،[١٠] وتشير التقارير الأخيرة إلى أنّ ما لا يقل عن ٣٠٦ هجمات استهدفت المرافق الطبية في عام ٢٠٢٤.[١١] وفي ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠٢٥، تعرضت حافلة مكوكية تقل عمالاً إلى مصنع للتعدين والمعالجة في مارهانتس، بمنطقة دنيبروبيتروفسك، لضربة من مسيّرة روسية من المُبصر الأول. وأسفر الهجوم عن مقتل تسعة عمال وإصابة نحو ٥٠ شخصاً.[١٢]

---

[٢] انظر:
IMF, *Ukraine: Seventh Review Under the Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility, Requests for Modification of a Performance Criterion, Rephasing of Access, and Financing Assurances Review-Press Release; Staff Report; and Statement by the Alternate Executive Director for Ukraine*, Country Report No. 25/78, March 2025.

[٣] وزارة الاقتصاد الأوكرانية، الاقتصاد الأوكراني: نمو بنسبة ١,١ في المائة منذ بداية العام، ويرجع ذلك أساساً إلى البناء والتصنيع والتجارة، بيان صحفي، ١٩ آذار/ مارس ٢٠٢٥.

[٤] انظر: National Bank of Ukraine (NBU), "NBU March 2025 Inflation Update", 17 April 2025

[٥] انظر: OCHA, *Ukraine Humanitarian Needs and Response Plan 2025*, April 2025

[٦] انظر: NBU, "NBU March 2025 Inflation Update"

[٧] انظر:
OHCHR, "Sustained large-scale attacks by Russian armed forces kill and injure civilians across Ukraine in April", UN Human Rights Monitoring Mission in Ukraine, 24 April 2025.

[٨] انظر: OHCHR, *Ukraine: Protection of Civilians in Armed Conflict,* March 2025

[٩] انظر: UN, "UN denounces deadly Palm Sunday attack in Ukraine", UN News, 14 April 2025

[١٠] انظر: UNDP, "Norway and UNDP deliver critical energy equipment to strengthen Ukraine's energy grid", 26 March 2025

[١١] انظر:
OHCHR, "Three years since the full-scale invasion of Ukraine: Key facts and findings about the impact on human rights (24 February 2022 to February 2025)" (Fact sheet), 2.

[١٢] انظر: OHCHR, "Sustained large-scale attacks by Russian armed forces kill and injure civilians across Ukraine in April"

٤. وتستمر الانتهاكات والتجاوزات التي تمنع ممارسة حقوق العمال في أوكرانيا. وفي رسالة تلقاها المدير العام بتاريخ ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٢٥، قدمت الشبكة العالمية IndustriALL معلومات محدثة عن العدد المتزايد من العمال في محطة زابوريزهيا للطاقة النووية الذين اختطفتهم قوات الاحتلال الروسي. وتدعو IndustriALL إلى الإفراج الفوري عن العمال الثلاثة عشر المذكورين في رسالتها، وجميعهم أعضاء في اتحاد عمال الصناعة النووية في أوكرانيا (Atomprofspilka). وتتعلق حالات الاختطاف الثلاث الأخيرة، والتي تضاف إلى الحالات العشر المذكورة في التقارير السابقة المقدمة إلى مجلس الإدارة، بسيرجيف دميترو أوليكساندروفيتش وزفيريف فولوديمير لفوفيتش وكاتشاريفا ليليا أناتوليفنا. ووفقاً لرسالة من IndustriAll، اختُطف ثلاثة عمال من محطة الطاقة النووية في زابوريجيا - موظف فني من قسم مراقبة المعادن على يد عملاء جهاز الأمن الفيدرالي في الاتحاد الروسي وهو محتجز حالياً في ميليتوبول على الرغم من أنه يعاني من مشاكل صحية خطيرة؛ أخصائي اختبارات غير مدمرة شوهد آخر مرة أثناء احتجازه عند نقطة تفتيش في أوسبينكا ومكان تواجده غير معروف حتى الساعة؛ عامل صيانة محتجز في إينرهودار قبل نقله إلى مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة رقم ٢ في ماريوبول - وهم محرومون بشكل غير قانوني من حريتهم ومحتجزون في مناطق تحت الاحتلال العسكري المؤقت.

٥. وفي الأراضي المحتلة، أفادت الأمم المتحدة أنّ السكان مجبرون على الحصول على الجنسية الروسية من أجل الحصول على الخدمات الأساسية والإعانات الاجتماعية.[١٣] وتستمر حالات الاختفاء القسري للمدنيين، بمن فيهم المسؤولون المحليون وموظفو الخدمة المدنية والصحفيون. وبحسب تقارير الأمم المتحدة، لقي ٢٢ صحفياً حتفهم في أوكرانيا منذ عام ٢٠٢٢، بمن فيهم أربعة صحفيين منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، كما تم اعتقال آخرين، إلى جانب أعضاء السلطات المحلية وموظفي الخدمة المدنية.[١٤] [١٥] علاوة على ذلك، إنّ التعرض المتكرر لظروف عمل غير آمنة، إلى جانب تدمير البنية التحتية والإرهاق النفسي، يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى تعزيز تدابير السلامة والصحة المهنيتين وأنظمة الدعم النفسي والاجتماعي وحماية العاملين في الخطوط الأمامية، وخاصة في المناطق عالية الخطورة.

٦. وفي رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٢٥ موجهة إلى "من يهمه الأمر"، أفادت رابطة نقابات العمال الحرة في أوكرانيا أنها فقدت السيطرة على ١٣ مكتباً ومبنى منذ عام ٢٠١٤ في المناطق التي يحتلها الاتحاد الروسي.[١٦] علاوة على ذلك، لا تزال الأزمة القانونية بشأن ممتلكات النقابات العمالية مستمرة في أوكرانيا. وتتضمن مشاريع القوانين التي تجري مناقشتها حالياً في البرلمان الأوكراني (الرادا العليا) السماح للدولة بمصادرة الممتلكات التابعة للمنظمات العامة، بما في ذلك اتحاد نقابات عمال أوكرانيا، الأمر الذي قد يعرضها لخطر فقدان مراكز التدريب ومقر النقابات والمصحات والمرافق السياحية.[١٧]

٧. ولا تزال المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر تتحمل العبء الأكبر من الاضطرابات الناجمة عن الحرب، حيث تُقدر الخسائر المباشرة في التجارة والصناعة بنحو ١٧ مليار دولار أمريكي بحلول أوائل عام ٢٠٢٥.[١٨] وقد أدى تكثيف الهجمات على البنية التحتية للطاقة إلى زيادة الأضرار في هذا القطاع بنسبة ٩٣ في المائة، مما زاد من الضغط على الإنتاجية.[١٩] وقد أدى نقص الطاقة وعدم استقرار سلاسل التوريد والإمداد إلى الحد من القدرة الإنتاجية وإجبار العديد من المنشآت، وخاصة في المناطق القريبة من الخطوط الأمامية، على تعليق عملياتها أو تقليصها. وفي حين تمكنت بعض الشركات من التكيف من خلال تنويع منتجاتها أو رقمنة عملياتها أو الانتقال إلى مناطق أكثر أماناً، فإنّ ثقة

---

[١٣] انظر:
UN, "Press release on the United Nations High Commissioner for Human Rights Volker Türk Update to the Human Rights Council on Ukraine", 1 April 2025.

[١٤] انظر:
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), "Observatory of Killed Journalists: Ukraine", accessed 5 May 2025.

[١٥] انظر:
UN, "Press release on Enforced disappearances committed by Russian authorities amount to crimes against humanity, says UN Commission of Inquiry", 19 March 2025.

[١٦] رسالة من رابطة نقابات العمال الحرة في أوكرانيا مؤرخة ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٢٥.

[١٧] رسالة من السيدة أكيكو غونو، رئيسة الاتحاد الدولي لنقابات العمال والسيد لوك تراينجل، الأمين العام للاتحاد، موجهة إلى السيد جيلبرت هونغبو، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، بعنوان "أوكرانيا - طلب تدخل عاجل من المدير العام لمنظمة العمل الدولية" مؤرخة في ٦ شباط/ فبراير ٢٠٢٥.

[١٨] انظر:
UNDP, *Ukraine: Fourth Rapid Damage and Needs Assessment (RDNA4)– February 2022 – December 2024,* 25 February 2025

[١٩] انظر: UNDP, *Ukraine: Fourth Rapid Damage and Needs Assessment (RDNA4)*

الشركات لا تزال منخفضة بشكل عام، مع ارتفاع تكاليف التشغيل والصعوبات اللوجيستية وانعدام الأمن التي تعوق التعافي. وتظل التدابير الرامية إلى تحفيز النشاط التجاري، وخاصة من خلال الوصول إلى الأسواق الخارجية والمساعدات العامة، ضرورية لتحقيق استقرار العمالة وضمان المرونة الاقتصادية في الأجل المتوسط.

٨. ولا تزال أوكرانيا تواجه تحديات إنسانية وتوظيفية كبيرة، بما في ذلك نقص كبير في العمالة. ويتفاقم هذا النقص بسبب التحركات السكانية واسعة النطاق والتغيرات الديمغرافية واحتياجات إعادة دمج المحاربين القدامى والعمال المسنين، الذين تكون مشاركتهم في سوق العمل محدودة. واعتباراً من نيسان/ أبريل ٢٠٢٥، كان هناك ما يقدر بنحو ٣,٨ مليون نازح داخلي يعيشون في أوكرانيا، وهو ما يمثل ١١,٩ في المائة من سكان البلاد.[٢٠] ويواجه المحاربون القدامى الذين يمثلون الآن ما لا يقل عن ٠٠٠ ٩٣٦ شخص بالغ في سن العمل، صعوبة بالغة في العودة إلى سوق العمل. وفي بداية عام ٢٠٢٥، كان ٤٢ في المائة منهم يبحثون بنشاط عن عمل وأفاد نحو ٦٠ في المائة منهم بأنّ دخلهم أقل من الحد الأدنى للكفاف. ويفتقر العديد منهم إلى القدرة على الوصول إلى فرص إعادة التدريب والدعم النفسي والاجتماعي، كما يفتقرون إلى المعلومات بشأن برامج التدريب المهني المتاحة.[٢١]

٩. ويحث القرار المعتمد في آذار/ مارس ٢٠٢٢ الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية على اتخاذ التدابير، وفقاً للتشريعات الوطنية والقانون الدولي المعمول بها، للحفاظ على حقوق العمل وضمان بيئة آمنة لجميع الأوكرانيين الذين يلتمسون اللجوء في الخارج، والذين يبلغ عددهم ٦,٨ مليون، معظمهم في البلدان الأوروبية.[٢٢] وتظهر دراسة مشتركة أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية أنّ دمج اللاجئين الأوكرانيين في أسواق العمل في البلدان المضيفة يتقدم بشكل إيجابي بشكل عام. وتوصلت البحوث في عشرة بلدان إلى زيادة في معدل التوظيف من ٥٥ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٦٤ في المائة في عام ٢٠٢٤، فضلاً عن زيادة في متوسط الأجور بنسبة ٢٨ في المائة. ومع ذلك، وجدت البحوث أنّ المستوى المرتفع للتعليم في صفوف اللاجئين الأوكرانيين لا يترجم بالضرورة إلى زيادة المشاركة في سوق العمل وأنّ علاوة الراتب المرتبطة بالتعليم العالي أقل بكثير بالنسبة للاجئين الأوكرانيين مقارنة برعايا البلدان المضيفة (١٦ في المائة مقابل ٧٨ في المائة).[٢٣] ومعالجة نقص العمالة في أوكرانيا ستتطلب أيضاً اتخاذ تدابير استراتيجية لتسخير مهارات اللاجئين العائدين وتسهيل إعادة إدماجهم في الاقتصاد الوطني.

◄ المساعدة التي تقدمها منظمة العمل الدولية إلى الهيئات المكونة الثلاثية وتنفيذ استراتيجية منظمة العمل الدولية للتعاون من أجل أوكرانيا خلال الفترة الانتقالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ والتعاون الإنمائي في أوكرانيا

الحكومة والسياسة العامة

١٠. بناءً على طلب وزارة الاقتصاد ووزارة السياسة الاجتماعية وغيرهما من الشركاء الوطنيين، يواصل المكتب دعم حكومة أوكرانيا، والهدف الرئيسي هو مواءمة التشريعات الوطنية مع معايير العمل الدولية. وكجزء من هذه الجهود، يساعد المكتب أيضاً في تنفيذ معايير العمل الدولية فيما يتعلق بالفصلين ٢ و١٩ من تشريعات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالعمل، بناءً على طلب الحكومة الأوكرانية.

١١. وتقدم منظمة العمل الدولية إلى الهيئات المكونة الوطنية تعليقات تقنية على مشروع قانون العمل وتواصل دعمها لفريق العمل الثلاثي المعني بمشروع قانون الحوار الاجتماعي، والذي تم إنشاؤه تحت إشراف وزارة الاقتصاد في أوكرانيا. وبفضل الدعم المقدم من حكومة كندا، يعمل المشروع على تعزيز عملية إصلاح قانون العمل من خلال تعزيز القدرات الوطنية على تطبيق معايير العمل الدولية وإعداد التقارير عنها. وتشمل المبادرات الأخيرة ما يلي: تقديم تعليقات تقنية

[٢٠] انظر: IOM, *Ukraine Internal Displacement Report: General Population Survey – Round 20 (April 2025)* (ReliefWeb), 18 April 2025

[٢١] انظر: IOM, *Veteran Profiles and Reintegration Challenges in Ukraine: Thematic Brief (March 2025)* (ReliefWeb), 27 March 2025

[٢٢] انظر: USA for UNHCR, "Ukraine Refugee Crisis: Aid, Statistics and News"

[٢٣] انظر:
UNHCR, "High Employment Rates, But Low Wages: A Poverty Assessment Of Ukrainian Refugees In Neighboring Countries", March 2025

على مشروع قانون العمل وعلى التشريعات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين والحوار الاجتماعي؛ تنظيم تدريب متخصص لصالح ٤٠ موظفاً حكومياً بشأن التزامات تقديم التقارير؛ نشر دورة للمدربين مصممة خصيصاً للقضاة. علاوة على ذلك، شكلت مشاركة وفد أوكراني ثلاثي موسع في أكاديمية معايير العمل الدولية، التي عُقدت في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (مركز تورينو) في أيار/ مايو ٢٠٢٥، خطوة مهمة نحو دمج معايير العمل الدولية في عمليات الإصلاح التشريعي في البلاد. وبالتوازي مع ذلك، يهدف مشروع مولته مؤخراً منظمة العمل الدولية إلى تنشيط آليات الحوار الاجتماعي وتعزيز التسوية الودية لنزاعات العمل وفقاً لمعايير العمل الدولية وتعزيز قدرة الهيئات المكونة الثلاثية على المشاركة بفعالية في جهود إصلاح قانون العمل والتعافي. ويتضمن ذلك مساعدة منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال على تطوير الخدمات وتعزيز قدرة النقابات على المشاركة بشكل هادف في الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية.

١٢. وتواصل منظمة العمل الدولية العمل بشكل وثيق مع حكومة أوكرانيا في العديد من المجالات الاستراتيجية الأخرى. وبالتعاون مع وزارة السياسة الاجتماعية، يتم حالياً وضع سيناريوهات جديدة لتحسين النموذج الاكتواري للبلاد والمساعدة في تصميم نُظم الحماية الاجتماعية المستدامة. وفي الوقت نفسه، تجري منظمة العمل الدولية تحليلاً لديناميكيات السلام والنزاع في البلاد لتحديد التحديات الرئيسية في عالم العمل وتوجيه جهود التعافي. ويتضمن هذا التحليل تقييماً لأثر النزاع مع التركيز على الحوار الاجتماعي وإصلاح سوق العمل وتنمية المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر والمساواة بين الجنسين والتماسك الاجتماعي، مع إيلاء اهتمام خاص لإعادة دمج المقاتلين السابقين والعلاقات المتبادلة بين العمل في مجال الرعاية والعمل اللائق ودور المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر كمحركات رئيسية لاستحداث فرص العمل وبناء السلام. بالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ أنشطة بناء القدرات لمساعدة المؤسسات الوطنية في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب معايير العمل الدولية، بما في ذلك التدريب المستهدف بشأن الاتفاقيات التي يتعين تقديم التقارير عنها في عام ٢٠٢٥.

١٣. وتواصل منظمة العمل الدولية العمل مع دائرة التوظيف الحكومية في أوكرانيا لتحديث مكاتب التوظيف المحلية وتحسين الخدمات المقدمة لطالبي العمل وأصحاب العمل على حد سواء. من خلال مبادراتها، تقدم دائرة التوظيف العامة خدمات متعلقة بالتوظيف لمجموعات مختلفة، بمن فيها النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والنازحون داخلياً والمحاربون القدامى. وتشمل الخدمات المتاحة التوظيف وبرامج تعويض أصحاب العمل لفئات معينة من العمال والأشغال العامة والعمالة المدعومة وقسائم التدريب التي تهدف إلى تعزيز تحديث مهارات الباحثين عن عمل والارتقاء بها. وكجزء من مبادرة المدير العام استجابة للأزمة، تم تنفيذ مشروع جديد لمنظمة العمل الدولية لتمكين إعادة التدريب والتأهيل السريع للنساء والفئات المستضعفة، حتى يتمكن هؤلاء العمال من التكيّف مع احتياجات سوق العمل المتغيرة والوصول إلى فرص العمل المستدامة.[٢٤] وفيما يتعلق بالإعاقة على وجه الخصوص، تم خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى آذار/ مارس ٢٠٢٥ تكييف ٥٧٣ مكان عمل بشكل مناسب لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من الحملة الوطنية للتعويضات.

١٤. ومن خلال مشروع ممول من بلجيكا، تم تقديم الدعم أيضاً للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز تفتيش العمل. ونُظمت أنشطة بناء القدرات الهادفة لتحسين أساليب تحديد الهوية وجمع البيانات وتطوير النُهج الاستراتيجية للامتثال وتعزيز أدوات التعبئة الاجتماعية لمعالجة مخاطر الاتجار بالبشر والعمل الجبري، لاسيما في صفوف النازحين واللاجئين. ومن المقرر التعاون مع هيئة العمل الأوروبية لتحقيق هذه الغاية.

١٥. وساهمت مبادرة "صُنع في أوكرانيا" التي أُطلقت في عام ٢٠٢٤ في توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الدعم للمنشآت المتوسطة والصغيرة. وتقوم هذه المبادرة الوطنية على تعاون سابق مع اتحاد أصحاب العمل في أوكرانيا، تحت رعاية منظمة العمل الدولية، بهدف إنشاء عملية توطين تركز على الإنتاج المحلي للسلع الإنسانية، والتي أظهرت بنجاح إمكانات تطوير المنشآت الوطنية في أوقات الأزمات. وبحلول أوائل عام ٢٠٢٥، تم إنشاء ٨٥ مكتب دعم إقليمياً، مما يوفر أكثر من ٠٠٠ ٦٥ استشارة بشأن تسجيل الأعمال التجارية وتطويرها والتدريب والوصول إلى ١١ برنامجاً وطنياً لدعم المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر.

١٦. وبفضل تمويل جديد من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، تواصل منظمة العمل الدولية تعزيز أثر مبادرتها لرعاية الأطفال، التي انتهت مرحلة الحساب التكميلي للميزانية العادية منها في آذار/ مارس ٢٠٢٥. ويعزز المشروع وصول المرأة إلى فرص العمل من خلال تحسين توافر رعاية الأطفال بأسعار معقولة في المناطق ذات الأولوية ويدعم

[٢٤] انظر:
ILO, "ILO launches new Local Employment Partnership project in Kyiv region, focusing on job creation for vulnerable groups", 22 April 2025.

إصلاحات التعليم قبل المدرسي وسياسات الإجازة الوالدية ويدفع عجلة تطوير برامج تدريب مقدمي الرعاية وتوصيات السياسات العامة.

١٧. وتواصل منظمة العمل الدولية تعزيز تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا لتعزيز التآزر بين معايير العمل الدولية وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وبناءً على العمل الذي تم تنفيذه بالفعل، جرى التخطيط لسلسلة ثانية من جلسات التدريب المشتركة لمساعدة مراقبي البعثة في تحديد ورصد انتهاكات حقوق العمال. ويواصل المكتب القطري لمنظمة العمل الدولية في أوكرانيا تعاونه النشط مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من خلال المبادرات والبرامج المشتركة. وتشمل إحدى المبادرات المشتركة البارزة اقتراح مشروع بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يهدف إلى تذليل الحواجز النظامية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة من خلال تعزيز أطر الإدارة السديدة وتحسين تقديم الخدمات وجعل أماكن العمل أكثر سهولة في الوصول إليها.

١٨. وواصل المكتب تقديم المساعدة إلى حكومة أوكرانيا في تعزيز عملية التصديق على العديد من معايير العمل الدولية. وقد أدى هذا الدعم بشكل ملحوظ إلى تنظيم ورش عمل تقنية تتعلق على وجه الخصوص باتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨١) واتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦ بصيغتها المعدّلة واتفاقية هوية البحارة (مراجعة)، ٢٠٠٣ بصيغته المعدلة (رقم ١٨٥). وفي الوقت نفسه، عمل المكتب بنشاط على ترويج التصديق على اتفاقية العنف والتحرش، ٢٠١٩ (رقم ١٩٠) واتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣).

نقابات العمال

١٩. تواصل منظمة العمل الدولية مساعدة نقابات العمال في توسيع نطاق خدماتها لصالح أعضائها، مع التركيز على الفئات المستضعفة، مثل النازحين داخلياً والأشخاص ذوي الإعاقة والمحاربين القدامى. وفي منطقتي خاركيف ودنيبروبيتروفسك الواقعتين على طول الجبهة، أنشأت رابطة نقابات العمال الحرة في أوكرانيا مركزين نقابيين يتمثل دورهما في تقديم الخدمات المباشرة للعمال المتضررين. علاوة على ذلك، وبدعم من منظمة العمل الدولية، أنشأت المنظمة النقابية المحلية لعمال النقل في إزمائيل (منطقة أوديسا) مركزاً للمشورة والمساعدة القانونية يقدم خدمات وجهاً لوجه وعبر الإنترنت، بما في ذلك فرع في نادي إزمائيل الدولي للبحارة. ويقدم المركز المشورة القانونية بشأن السلامة والصحة المهنيتين وغيرها من القضايا المتعلقة بالعمل لأعضاء النقابات، بمن فيهم البحارة وعمال الموانئ والموظفون على الأرض، ويدعم الوصول إلى فرص العمل من خلال مبادرات التدريب التجاري. وفي الوقت نفسه، تساعد منظمة العمل الدولية نقابات العمال على تعزيز مشاركتها في الحوار الثلاثي بشأن إصلاح قانون العمل، بما في ذلك المساهمة بشكل فعال في صياغة قانون جديد بشأن السلامة والصحة المهنيتين (انظر الفقرة ١٠).

٢٠. وكجزء من الجهود الأوسع نطاقاً لتعزيز الإدارة السديدة لسوق العمل في أوكرانيا من خلال الحوار الاجتماعي، وبالتعاون مع مركز تورينو، يساهم المكتب في بناء قدرات الهيئات المكونة الثلاثية الإقليمية - بما في ذلك ممثلو المنظمات النقابية الإقليمية في منطقتي ميكولايف وأوديسا - في مجال التوصل إلى التوافق في الآراء والمفاوضة. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين قدرة المشاركين على إدارة النزاعات بشكل بناء والتعامل مع المفاوضات المعقدة وتعزيز التعاون والإنتاجية في مكان العمل.

منظمات أصحاب العمل

٢١. وتشير بعض منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال إلى تحسن في تحصيل الاشتراكات وزيادة في العضوية، وهو تطور مشجع لأنه يشير إلى أنّ أصحاب العمل لا يزالون ملتزمين بالخدمات التي تقدمها هذه المنظمات. ومع ذلك، يظل التفاؤل نسبياً للغاية، نظراً لانعدام الاستقرار وانعدام اليقين اللذين لا يزالان يسودان عالم الأعمال. وتواصل منظمة العمل الدولية مساعدة منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال الأوكرانية في تطوير خدمات جديدة وتنويع عروضها. وبدعم من المشروع الذي تدعمه بلجيكا والمشروع الذي تموله المنظمة من الحساب التكميلي للميزانية العادية بشأن إعادة الإعمار الشامل والمستدام من خلال الحوار الاجتماعي، تم تنفيذ العديد من الأنشطة (انظر الفقرة ١٢).

٢٢. وأطلق اتحاد أصحاب العمل في أوكرانيا خدمة لدعم استئناف الإنتاج الصناعي من خلال تزويد الشركات الأوكرانية بإمكانية الوصول إلى الموردين الدوليين وخدمات الصيانة وبرامج الدعم وفرص الأعمال التجارية بين الشركات، بما في ذلك من خلال قاعدة بيانات مطابقة قائمة على الاحتياجات. وفي آذار/ مارس ٢٠٢٥، نظم اتحاد أصحاب العمل في أوكرانيا اجتماعات وزيارات للمصانع مع كبرى شركات تصنيع أدوات الآلات الألمانية لتشجيع إبرام شراكات صناعية جديدة. بالإضافة إلى ذلك، يعمل اتحاد علماء المعادن في أوكرانيا التابع لاتحاد أصحاب العمل في أوكرانيا، حالياً على

تطوير خدمة جديدة لتعزيز مشاركة المرأة في المهن التي يهيمن عليها الرجال في قطاع التعدين. وقد اختارت الهيئات المكونة الثلاثية قطاع تصنيع المعادن كقطاع تجريبي لتكوين مجتمع ممارسات بشأن التعاون في مكان العمل.

٢٣. وأطلقت رابطة أصحاب العمل في أوكرانيا مبادرات لتوسيع وتنويع خدماتها الاستشارية فيما يتعلق بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. وتوصلت دراسة استقصائية أجريت على ٢٥٠ منشأة إلى أنه في حين تلتزم العديد من الشركات بالحصص التشريعية لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أنّ هناك تحديات كبيرة لا تزال قائمة، مثل نقص دعم التوظيف وعدم كفاية الوعي بالسياسات المتعلقة بالتكيف المعقول في مكان العمل. واستجابة لذلك، قامت رابطة أصحاب العمل في أوكرانيا بصياغة مبادئ توجيهية عملية لمساعدة الشركات في تصميم وتنفيذ السياسات الداخلية التي تمكّن من دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل سليم، بالتعاون الوثيق مع دائرة التوظيف الحكومية.[٢٥]

٢٤. وأطلقت جمعية منظمات أصحاب العمل في أوكرانيا مبادرات لمساعدة قطاع الأعمال على اعتماد مصادر مستقلة للطاقة البديلة. وتم إنشاء "خط مساعدة الطاقة الخضراء" الجديد لتوفير التدريب وإجراء عمليات تدقيق سريعة للطاقة.[٢٦] وتتماشى هذه الخدمة مع المبادرة التي وضعتها منظمة العمل الدولية لقطاع الطاقة، والتي تركز على حماية العمال وتحسين ظروف العمل وتعزيز المهارات من أجل مستقبل الطاقة الخضراء واللامركزية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم جمعية منظمات أصحاب العمل في مجال الرعاية الصحية، وهي عضو في جمعية منظمات أصحاب العمل في أوكرانيا، بتعزيز الإنتاجية والرفاه في مكان العمل من خلال توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي في المنشآت.

٢٥. ويتم تشجيع تطوير ريادة الأعمال من خلال مشروعين تمولهما بلجيكا والدانمرك، مع التركيز بشكل خاص على زيادة استخدام برنامج "كيف تبدأ مشروعك وتحسّنه". وعلى الرغم من التحديات الكامنة في حالة الحرب، فقد تم توسيع شبكة الخبراء الذين يخدمون هذه المبادرة وتكييفها لتلبية الاحتياجات المتطورة لمختلف المجتمعات المحلية والقطاعات. وفي ظل الأحكام العرفية، أنشئت ٥٢ شركة جديدة من خلال برنامج "كيف تبدأ مشروعك وتحسّنه".

◄ معلومات محدثة بشأن حشد الموارد لبلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

٢٦. وفقاً للقرار الذي اتخذه مجلس الإدارة في دورته ٣٤٤، واصل المكتب تقديم الدعم للهيئات المكونة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز بشأن القضايا التقنية المذكورة في التقارير السابقة المقدمة إلى المجلس، سواء من حيث المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب القطري لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في موسكو أو من خلال تنفيذ مشاريع التعاون الإنمائي.[٢٧] وفي الوقت الراهن، يتم اتخاذ بعض التدابير للتعويض عن انخفاض التمويل من حكومة الولايات المتحدة والذي تعاني منه بعض البلدان في الإقليم الفرعي.

◄ وضع موظفي منظمة العمل الدولية

٢٧. بشكل عام، لم يتغير وضع موظفي منظمة العمل الدولية في مختلف المكاتب، ولا تزال طرائق عملهم كما هي إلى حد كبير كما أشير إليه سابقاً. وفي أوكرانيا، لا يزال الوضع الأمني الحالي يؤثر سلباً على معنويات الموظفين وصحتهم الذهنية، ويواصل المكتب تقديم الفرصة للموظفين للحصول على إجازة خاصة إضافية للتعافي وتعزيز الدعم النفسي. ويواصل فريق منظمة العمل الدولية في أوكرانيا مواجهة التحديات بمرونة ويظل ملتزماً بالتقدم في مهمته، حتى في هذا السياق الاستثنائي. ومنذ شهر آذار/ مارس، تكثفت المناقشات بشأن اتفاقية البلد المضيف. ومن شأن اختتام المفاوضات التي كانت جارية منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ لإبرام اتفاق مع الدولة المضيفة، أن يزيد بشكل كبير من القدرة التشغيلية للمكتب ويعزز حماية الموظفين.

---

[٢٥] انظر: *Презентация* PowerPoint

[٢٦] انظر: AEOU, Realities and Prospects of Renewable Energy in Ukraine, 2 May 2025

[٢٧] لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على الوثيقة GB.347/INS/16 والوثيقة GB.348/INS/5/2.

◄ مجالات تدعو إلى مزيد من العمل

٢٨. يعمل المكتب بنشاط لتمكين المشاركة الحقيقية للشركاء الاجتماعيين في مؤتمر تعافي أوكرانيا المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠٢٥ في روما. وفي هذا السياق، تعمل الحكومة على التوصل إلى اتفاق ثلاثي بين الحكومة ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال بشأن إصلاح العمل ومؤسسات سوق العمل المستقبلية.

٢٩. ويواصل المكتب العمل بنشاط مع شركاء التعاون الإنمائي من خلال الحوار المنظم، كما فعل مؤخراً خلال المشاورات السنوية مع بلجيكا وسويسرا والدانمرك ولوكسمبورغ، التي نُظمت تحت قيادة إدارة الشراكات متعددة الأطراف والتعاون الإنمائي. ويتم تطوير مذكرات مفاهيمية متعددة للمشروع من أجل دعم تنفيذ استراتيجية التعاون الإنمائي الانتقالي لمنظمة العمل الدولية في أوكرانيا للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وتعمل منظمة العمل الدولية على حشد الأموال لتعزيز قدرة الهيئات المكونة الثلاثية وتعزيز إصلاح العمل. وتجري حالياً مناقشات مع شركاء التعاون الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية لدعم تحقيق هذه الأهداف.

◄ مشروع القرار

٣٠. في ضوء المستجدات الناشئة في أوكرانيا والواردة في الوثيقة GB.354/INS/6، والقرار المتعلق بعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا من منظور ولاية منظمة العمل الدولية، الذي اعتمده مجلس الإدارة في دورته ٣٤٤ (آذار/مارس ٢٠٢٢)، ومع مراعاة المناقشات التي جرت في دورته ٣٥٤ والإرشادات المقدمة بهذه المناسبة، فإنّ مجلس الإدارة:

(أ) أحاط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة؛

(ب) أعرب من جديد عن بالغ قلقه بشأن استمرار عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، بمساعدة حكومة بيلاروس، وبشأن أثر هذا العدوان على الهيئات المكونة الثلاثية في أوكرانيا - العمال وأصحاب العمل والحكومة المنتخبة ديمقراطياً - وعلى عالم العمل خارج أوكرانيا؛

(ج) حث الاتحاد الروسي مجدداً على وقف عدوانه بصورة فورية ودون أي قيد أو شرط وسحب قواته من أوكرانيا؛

(د) حث الاتحاد الروسي، تماشياً مع ما طلبته لجنة الخبراء في دورتها ٩٥ (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤)، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لاتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) واتفاقية الحماية من الإشعاعات، ١٩٦٠ (رقم ١١٥)، بما في ذلك حماية العمال من الإشعاعات المؤينة في إطار عملهم؛ ضمان التطبيق الصارم لاتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦ بصيغتها المعدّلة؛

(ه) أكد من جديد دعمه الثابت للهيئات المكونة الثلاثية في أوكرانيا، وطلب من المدير العام أن يواصل الاستجابة لاحتياجات الهيئات المكونة في أوكرانيا وأن يوسع جهود منظمة العمل الدولية في حشد الموارد، بما في ذلك في مؤتمرات المانحين الدولية المقبلة بشأن الإنعاش وإعادة الإعمار؛

(و) طلب من المدير العام الاستمرار في تعزيز جهوده المبذولة لحشد الموارد لصالح البلدان المتضررة الأخرى في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛

(ز) طلب من المدير العام أن يواصل رصد تداعيات عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا في عالم العمل وأن يُقدِّم إلى مجلس الإدارة في دورته ٣٥٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥) تقريراً عن آخر المستجدات في ضوء القرار، بما في ذلك بشأن التعاون المستمر بين منظمة العمل الدولية وهيئات الأمم المتحدة المعنية برصد انتهاكات حقوق الإنسان وأوضاع العمال في المجالين البحري والنووي.